

## الصلة بين الفلسفة ورأي المعتزلة من المتكلمين في مسألة الفعل الإنساني

أ.د. نائلة احمد الجبوري  
كلية الامام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة -  
قسم الفكر الاسلامي.

[Nazlah56ahmed@gmail.com](mailto:Nazlah56ahmed@gmail.com)

مسلم حمد كريم  
كلية الامام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة -  
قسم الفكر الاسلامي.

[Muslimahmed\\_isth@alkadhum-col.edu.iq](mailto:Muslimahmed_isth@alkadhum-col.edu.iq)

### الملخص:

يتناول هذا البحث قضية , الفعل الانساني بين الفلسفة و علم الكلام والتي تعتبر هذه محور الدراسات الانسانية , بوصف الانسان جوهر الوجود , فبيننا مدى الصلة بين الفلسفة و علم الكلام في هذه المسألة المهمة , والتي تتعلق بعقيدة العدل الإلهي ومدى الحرية الممنوحة للانسان في القيام بأفعاله والتي لطالما ارقّت المسلمين ومنها قضية الاختيار والجبر , فكثره فيها الجدل بين المتكلمين و الفلاسفة فكلأ وضع لها شروط و قواعد حتى يتحقق هذا الفعل الانساني , وعلى ضوءها يكلف العبد للقيام بالأوامر التعبدية و اعطاء للعقل مساحة واسعة في الشرع , فالمتكلمون أقروا بحرية الفعل , ولكن بشروط و قسموا الأفعال الى اختيارية و افعال اضطرابية , فمعمّر بن عباد التلمي مثلاً قد مزج بين الفعلين , و ابراهيم بن سيار النظام قد ذهب الى القول بخاطر الطاعة و خاطر المعصي و وهما خلقها الله تعالى داخل الانسان ايضاً قد عالجا هذه المسألة , و هم اقرب الى المتكلمين المعتزلة و التأثير والتأثير فيهم بينهم واضحاً أمثال ابو يوسف يعقوب الكندي , وأبو نصر محمد الفارابي .

الكلمات المفتاحية: الفلاسفة، المعتزلة؛ الأفعال الإنسانية؛ القدرة؛ الاختيار؛ الجبر.

## The relevance between philosophy and the opinion of the Mu'tazila theologians in the matter of human action

<sup>1</sup>Muslim Hammed Kareem  
Imam AL Kadhum (p) University  
Collage, Islamic Thought Dept.

<sup>2</sup>Prof. Dr. Nazlah Ahmed Nael  
Imam AL Kadhum (p) University  
Collage, Islamic Thought Dept.

### Abstract:

This research deals with the issue of human activity between philosophy and theology, and this is considered the focus of human studies, describing the man as the essence of existence, so we show the extent of the connection between philosophy and theology in this important issue, which is related to the doctrine of divine justice and the extent of freedom granted to man in carrying out his actions, which has always disturbed Muslims Among them is the issue of choice and coercion, and there was much debate about it between the theologians and philosophers, and each of them set conditions and rules for it so that this human act could be achieved, and in light of it the servant is assigned to carry out devotional orders and give the mind a wide space in the law, so the theologians acknowledged the freedom of action.

But with conditions, they divided the actions into optional and compulsory actions. Muammar bin Abbad Al-Salami, for example, mixed the two actions, and Ibrahim bin Sayyar Al-Nazam went on to say about the risks of obedience and the risks of disobedience, and they are both created by God Almighty within man, and man has freedom and choice. As for the philosophers, they also dealt with this issue, and they are closer to the Mu'tazila theologians, where the influence and influence between them is clear the likes of Abu Yusuf Ya'qub al-Kindi and Abu Nasr Muhammad al-Farabi.

**Key words:** philosophers; mu'tazilites; my human action; ability; the choice; coercion.

DOI: <https://doi.org/10.36317/kaj/2023/v1.i57.12225>

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.  
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي.



## أولاً- ماهية الفعل الإنساني

تعدّ مسألة الفعل الإنساني محور الدراسات الإنسانية، بوصف الإنسان جوهر الوجود، وبالعلم بكرّم هذا الإنسان، وبارادته يكون النظر في هذا العلم<sup>(1)</sup>، الى جانب ان قضية الأفعال كما يبدو لها علاقة بالأصل الثاني من اصول المعتزلة وهو العدل<sup>(2)</sup> ((أما قضية خلق الأفعال فهي أساس مبدأ العدل ، ذلك المبدأ الذي يسعى لنفي فعل القبيح أو ارادة فعله عن الله))<sup>(3)</sup>، ومن جانب آخر تتصل بالأصل الاول للمعتزلة أيضاً وهو التوحيد<sup>(4)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر، ان ماهية الكائن الإنساني كما حدده الفكر الفلسفي الافلاطوني، والارسطي، بوصفه كائناً عاقلاً مفكراً، الى جانب هذا الفكر يشايه في مسيرة الفكر اللاهوتي والذي جعل من العقل الإنساني اساس في التكليف الالهي للإنسان<sup>(5)</sup>.

((وإذن فالإهتمام بالفلسفة الإنسانية يسهم في نشر الفكر العقلاني والإنساني ويكرس فهم النزعة الإنسانية بوصفها تلك الفلسفة التي تضع القيم الإنسانية في المقدمة أو هي ذلك التصور الفلسفي الذي يثق بالإنسان ويتفاعل به بوصفه قيمة عليا وبها يغدو الإنسان بما هو انسان موضع الاهتمام والتساؤل، والمعرفة التي لاتهدف الارتقاء بالإنسان وتحقق عقلانيته وتنطلق من النزعة النقدية في استكمال مسيرتها وتقدمها، لاجدوى فيها ولا فائدة منها))<sup>(6)</sup>.

الفعل لغة: كناية عن كل عمل متعدي او غير متعدي، فعل يفعل فعلاً، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح. وفعله وبه، والاسم الفعل، والجمع الفعال مثل قَدَمَ وقَدَحَ وبئر وبئار، وقيل: فعله يفعلُه فعلاً مدر، ولانظير له إلا سحره يسحره سحراً، وقد جاء خدع يخدع خدعاً وخدعاً، وصرع صرعاً، والفعل بالفتح مصدر فعل يفعل، وقد قرأ بعضهم/ ووحينا اليهم فعل الخيرات، وقوله تعالى في قصة موسى عليه السلام: وفعلت فعلتك التي فعلت، أراد المرة الواحدة كأنه قال قتل النفس قتلك، وقرأ الشعبي فعلتك، بكسر الفاء، على معنى وقتلت القتلة التي قد عرفتها لانه قتله بوكزة ؛ هذا عن الزجاج، قال: الأول اجود. والفعال أيضاً مصدر مثل ذهب ذهاباً والفعال، بالفتح: الكرم، قال هذبة

ضروب بلحيبه على عظم زوره إذا القوم هشوا للفعال تقنعا

قال الليث: والفعال اسم للفعل الحسن من الجود والكرم ونحوه ابن الاعرابي: والفعال فعل الواحد خاصة في الخير والشر. يقال: فلان كريم الفعال وفلان لئيم الفعال<sup>(7)</sup>. والفعل: العمل وفي النحو: كلمة دلت على حدث وزمنه. فعالٌ، وأفعالٌ<sup>(8)</sup>.

أما الفعل في اصطلاح الفلاسفة: ففيه عدة تعريفات منها: ان الفعل: هي الحركات الصادرة عن الكائن الحي لتحقيق غاية معينة، وعند الإنسان يكون إرادياً كالفعل الذي يقوم عن روية وفكر<sup>(9)</sup>، أو يدل على نوع خاص من الفعل الإرادي والخلقي، ومن هنا قولهم فلسفة الفعل، والتي تدل على المذاهب التي تقدم الإرادة على العقل، وهو المذهب الإنساني والمذهب البراجماتي<sup>(10)</sup>.

والفعل في إصطلاح المتكلمين (المعتزلة)، بأنه ((كل ما يحصل من قادر من الحوادث))<sup>(11)</sup>، أو ((ما وجد وكان الغير قادرا عليه))<sup>(12)</sup>، لذا فان هذا التعريف يتضمن ، الفعل الإنساني (فعل القادر بالقدرة) ، والفعل الالهي أيضاً (فعل القادر لذاته)<sup>(13)</sup>.

ولهذا قسم المعتزلة الأفعال الانسانية الى أفعال مباشرة<sup>(14)</sup>، وأفعال غير مباشرة<sup>(15)</sup>، والى أفعال الاختراع<sup>(16)</sup> والفعالان الاولان يقعان في دائرة الأفعال الانسانية، فالأول مباشر<sup>(17)</sup>، بدون واسطة كالضرب والأكل، والثاني فعل غير مباشر (وهو التولد)<sup>(18)</sup>، بتوسط فعل آخر، كحركة المفتاح بحركة اليد، وان يشترط ان يكون عالماً بالكيفية<sup>(19)</sup>، ((وقال ابو الهذيل ومن ذهب الى قوله ان كل ما تولد عن فعله مما يعلم كيفيته فهو فعله وذلك كالألم الحادث عن الضرب...))<sup>(20)</sup>، واما الفعل الثالث فهو فعل الاختراع، وما يعبر عنه احياناً بـ(الابداع)، فهذا من فعل الله تبارك وتعالى، فهو مباين لفعل الانسان، بل لايمثله أي فعل كان، بسبب انقطاع النسبة بين الفعلين، من حيث القدرة، ففعل القادر هنا يكون بقدرة وفعل القادر لذاته<sup>(21)</sup>، وهو الذي يذهب اليه الكندي في تقسيمه للفعل تقسيماً فلسفياً فالإبداع عنده يقع على الفعل الحقيقي، وليس على المجاز، وهو ايجاد الشيء من العدم، والفاعل لا يلحقه انفعال او تأثير، وكل ما سواها فهو مخلوقاً أي منفعل ومتأثر – وهي تقع بالمجاز. <sup>(22)</sup>

لذا فالفعل الحقيقي يسمى عند الاستعمال، اما فعل الانسان وارادته هي عبارة عن قوى نفسانية تميل نحو هذا الاستعمال عن سانحة، وبهذا فأن الكندي يقول بالعلل وعلى ما يبدو انه يذهب الى ما ذهب به المعتزلة بالتولد. <sup>(23)</sup>

أما فعل الاختراع (الابداع) عند المعتزلة، فهو الفعل الذي يبتدئ به ((القادر من دون ان يكون في محل القدرة فلن يصح إلا ممن هو قادر لنفسه دون من كان قادر بقدرة، فلهذا كان القديم مخصوصاً به دوننا))<sup>(24)</sup>، وفي مثل هذا الفعل يخلق الله تبارك وتعالى جميع مخلوقاته من العدم، فهو وان كان مباشراً فهو مباين للفعل الانساني من حيث القدرة، ووقوعه خارج محل القدرة أيضاً أي انه يقع خارج الذات الالهية، لأن الذات ليس محلاً للحوادث<sup>(25)</sup>، والفعل الانساني المباشر يشمل جميع الأفعال الانسانية غير المسبوقة بأفعال اخرى تكون سبباً لها، والتي عادةً تسمى بـ(أفعال القلوب) مثل الاعتقاد والنظر والارادة والكرهية والظن<sup>(26)</sup>، والتي تتميز عن أفعال الجوارح (المتولدة)، وان التمييز بين الأفعال المباشرة وغير المباشرة عند الانسان انما يقع من حيث القدرة أي ((ان المباشر هو الذي يحل محل القدرة والمتولد ما يتعداه وجعلوا ذلك فصلاً بين الأمرين))<sup>(27)</sup>.

## ثانياً: شروط الأفعال الانسانية

فمن خلال الاطلاع على تعريفات المعتزلة لقضية الفعل الانساني نجدها قد حددت عدة شروط وهي:

١ – وجود الفاعل : فمن خلال طروحات المعتزلة اكدوا على ضرورة وجود فاعل للفعل، ويستحيل في عرفهم عدم وجود فاعل للفعل، اذ انهم اطلقوا اسم الفاعل على اثنين هما الله تعالى، والانسان المكلف، فوصفوا الاخير (الله عز وجل) بأنه ((القادر، العالم، المدرك، الحي، المرید، لأنه – تعالى – لا يكلف الفعل إلا القادر على ايجاده، والعالم بكيفيته<sup>(28)</sup>، المرید لاحدائه

على وجه دون وجه<sup>(29)</sup>، ولا يكون القادر قادراً إلا وهو حي، ولا يصح ان ينفصل حال الحي من غيره إلا بكونه مدركاً للمدركات عند ارتفاع الموانع، وبصحة كونه عالماً قادراً<sup>(30)</sup>. و((أن الصفة انما يقال ان الفعل يحصل عليها بالفاعل، متى ثبتت للفعل وعقل كونه عليها لأن تعليل الصفة بالفاعل وتعليقها به، كتعليل الصفة بالمعنى..))<sup>(31)</sup>، الى جانب ان المعتزلة قالوا ان الانسان فاعل على الحقيقة، كما يبدو من حال قول المخالفين ((أفتصفون غير الله بأنه فاعل على الحقيقة؟ قيل له: نعم.. وقد صح أن أحدنا في الحقيقة يفعل فيجب أن يكون مستحقاً لهذا الوصف))<sup>(32)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر ان الكندي، جعل الفعل الحقيقي لله تبارك وتعالى وأسماء الاستعمال، والفعل الإنساني انما يقع بالمجاز<sup>(33)</sup>، في حين ان المعتزلة كلهم إلا الناشئ، قالوا ((ان الانسان فاعل محدث ومخترع ومنشئ على الحقيقة دون المجاز))<sup>(34)</sup>، كما إن الأشاعرة قالوا بالكسب، أي أن الله تعالى خلق الفعل والانسان يكسب فعله من هذا الخلق<sup>(35)</sup>، فالغرض من هذا كما يبدو، ان أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، بل انهم محدثون لها<sup>(36)</sup>. ومن كل ما تقدم يبدو أن الفاعل المختار، لا يفيد أكثر من ان فعله ضمن قصود ودواعي، واختياره لفعله على وجه دون آخر، أي يقصد الفاعل لها بدواعيه اليها، ولهذا يمكن ان نصفه بالانسان الفاعل<sup>(37)</sup>.

٢ – أن يكون الفاعل واحد: الظاهر ان عموم المعتزلة لم يجيزوا الفعل بأزيد من فاعل واحد، وان الفاعل الواحد كذلك لا يجوز ان يقدر عليه بقدرتين، ولا من جهتين<sup>(38)</sup>، ((أن المقدور الواحد بين القادرين محال))<sup>(39)</sup>، حتى لو اشتركا اثنين على حمل شيء ما مثل الخشب، فان الاول يحمل طرف، الآخر يحمل الطرف الآخر، فيبقى الفاعل واحد، لان ((كل واحد منهما يقدر على تصريفه بنوع من الأنواع ويكون فعل احدهما فيه غير فعل الآخر فيصير المقدور متغيراً))<sup>(40)</sup>. الى جانب ما ذكر أبو رشيد النيسابوري المعتزلي في كتابه ( المسائل في الخلاف بين البصريين والبعثانيين) الذي ينقل عن الكعبي<sup>(41)</sup>، ((لا يجوز ان يوجد بالقدرة الواحدة في الوقت الواحد، أكثر من فعل واحد مباشر، ويجوز ان توجد أفعال كثيرة متولدة، وتكثر هذه الأفعال وتقل، على حسب حال الجسم الذي تتولد بها))<sup>(42)</sup>، إلا ان الشحام والعلّاف، قالوا بجواز ذلك، بأنفراد كل واحد منهما بخلقه<sup>(43)</sup>، مع ذلك صرح الكعبي من ان الفعل الواحد قد تتولد منه أفعال متعددة فهذا ناتج من تقرير مسؤولية الفعل الإنساني سواء الفعل المباشر أو غير المباشر، ولهذا فإن من المحال عند الكعبي اشتراك فاعلين في فعل واحد على أي وجه كان<sup>(44)</sup>، ((ثم زعم الكعبي انه محال ان يكون ذلك في الحقيقة فعلاً لي خلقاً لله))<sup>(45)</sup>.

مع ((ان الاثنين اذا حركا جزءاً لا يتجزأ، الى أدنى الأماكن اليه، فإنهما محرك واحد، كما ان الجماعة أمة واحدة، والعشرة عشرة واحدة))<sup>(46)</sup>، أما عند معتزلة البصرة فان ((كل واحد منهما محرك، وما يفعله كل واحد منهما يوصف بأنه حركة))<sup>(47)</sup>، ويشترط ان تكون ارادتهم وقصودهم من هذا الفعل واحدة<sup>(48)</sup>.

٣- ان تتوفر الاستطاعة: إشتربت المعتزلة على الفعل الانساني بوجود القدرة (الاستطاعة)<sup>(49)</sup>، ولا يمكن القيام بأي فعل دون وجود القدرة، ((فالفعل على ما ذكره في الكتاب ، هو ما يحصل من قادر من الحوادث))<sup>(50)</sup>، الى جانب هذا فان القدرة أو الاستطاعة قد عرفها المعتزلة بأنها عرض أو ((معنى موجود في الجسم ، يصح من العبد الفعل أو التصرف بها))<sup>(51)</sup>، وعند الجرجاني في كتاب (التعريفات)<sup>(52)</sup> ، يقول انها عرض وصفه تمكن بها الحيوان من الفعل أو الترك؛ إلا ان المعتزلة قالوا بان الاستطاعة انما تكون في عافية الجسد وضده<sup>(53)</sup>، الى جانب العقل لتعلقه بالجسد . وتكون قدرة مزدوجة، أي قدرة على الفعل أو الترك في آن واحد. والقدرة الانسانية ليست عمياء، بل تتحد مع متطلبات الارادة والمشئنة الانسانيين، وليست تبعا لحصولها عند الفاعل، ولهذا السبب اشترط العلاف ان تكون القدرة قبل القيام بالفعل لأنه وجود دور للارادة في اختيار الفعل أو تركه ((ومن هنا أتى القول باختبار الانسان لأن الانسان إذا قدر على الشئ وضده كان مختاراً فإن الاستطاعة شرط الاختيار))<sup>(54)</sup> . وبما إن القدرة عرض، فانها لاتبقى زمانيين ((ولكن لا دائماً بل حتى يتم الفعل فقط))<sup>(55)</sup>، وهي بهذا غير موجوبة لمرادها (أي غير موجبه للفعل) ، وإن الله تعالى لا يكلف عبد ما لا يقدر عليه<sup>(56)</sup>، فلا تكون موجبة ((إلا اذا كان مرادها بعدها بلا فصل – وهذا هو قول العلاف والنظام ..))<sup>(57)</sup> .

ومما هو جدير بالذكر ان الأشاعرة والماتريدية ، تذهب الى القول بان الاستطاعة تكون مع الفعل وليس قبله<sup>(58)</sup>، مع العلم ان عدم بقاء الأعراض (القدر أو الاستطاعة) عند المعتزلة، لأكثر من وقت واحد لا يعد خلافاً بشرط تقدم الاستطاعة على الفعل<sup>(59)</sup>، ومن هنا اشترط العلاف وجود الاستطاعة قبل الفعل لكي يتحقق الاختيار للعبد بين الفعل أو الترك<sup>(60)</sup>، وبحرية الاختيار يعدّ الانسان خالق لأفعاله وعلى ضوء هذا يكلف العبد<sup>(61)</sup>، وعليه فان قدرة الله تبارك وتعالى تحدها حرية الانسان ، وهو ما يتمسك بها المعتزلة في هذا المبدأ بشدة .

٤ – وجود الإرادة في تحقق الفعل: تُعدّ الإرادة لدى المعتزلة شرطاً ضرورياً للقيام بالفعل من جهة، ولوقوعه على صفة معينة وجه من جهة اخرى؛ فهو ((المختص بصفة لكونه عليها يصح منه الفعل على وجه دون وجه))<sup>(62)</sup>، فاذاً هي صفة لازمة للانسان القادر المرید .

وأما الارادة كما يعبر عنها الشهرستاني في كتابه (نهاية الاقدام في علم الكلام)، بانها ميل النفس والتوق الذاتي لفعل ما. وان هذا الفعل بقصد فيه من نفسه وبدواعيه تدفع الى حصول الفعل<sup>(63)</sup> ((ان احداً من العقلاء لا ينكر كونه قاصداً الى الفعل، ومريدا له، ومختاراً))<sup>(64)</sup>، الى جانب هذا متى قويت مقاصده ودواعيه الى الشئ قويت ارادته ، وعكس هذا ، فان ارادته لم ترد هذا الفعل ، سبب الموانع والعوارض ، وربما انقلبت الإرادة الى الكراهة في حال ينسبه العقل (التأمل) لحالة الفعل<sup>(65)</sup>، وهذا كله مبني على الحرية. ومن أبرز ادوات الحرية الانسانية هي الارادة<sup>(66)</sup> ، والارادة انما تكون حرة كما تقدم ذكره في قصودها ودواعيها للانسان الفاعل، حسب ما يريد فعله، ومن جحد ذلك فقد انكر ضرورة ، فهي قدرة حادثة لإيجاد مايريد من نفسه ، ولهذا فان الانسان يحس من نفسه ويعلمه به وقدرته عليه من قصده وعزمه عليه ، فاما يفعله ،

حسب إرادته أو تركه وفقاً لحس من نفسه<sup>(67)</sup>، على الرغم من وجود إختلاف بين المعتزلة في مسألة الإرادة من خلال ما ذكر الأشعري في كتابه ( مقالات الاسلاميين وإختلاف المصلين )<sup>(68)</sup>.

وكما ذكرنا سابقاً، تكون الإرادة موجبة لفعل الفاعل ، اذا كان مرادها بعدها بلا فصل ، وهو ما ذهب اليه العلاف ومعر السلمي وآخرون<sup>(69)</sup>، ومن ثم تكون الإرادة من فعل العبد وليس من فعل الله تعالى<sup>(70)</sup>، الى جانب هذا فان الفعل المتولد لا يخضع الى الاعتبارات القصدية والعلم والاختيار ، باعتبار ان الاعتبارات فيها نظر وتأمل قبل الفعل المتولد ، مع ان الفعل المتولد يخضع لحتمية طبيعية خارجة عن حدود ارادة الانسان ، ولأن السبب يولد المسبب ، ولا يتغير في حالة القصد والعلم والاختيار ، ولو تغير بالقصد لخرجه كونه سبباً موجباً<sup>(71)</sup> ((لأجل ذلك نقول ان معنى إثبات إرادة للانسان هو ان يكون له ملئ الاختيار في القصد الى الفعل . فقولنا ان الواحد منا اراد معناه انه اختير)).<sup>(72)</sup>

الى جانب ان الفاعل ليس مسؤولاً عن الفعل الذي يكون سبباً ((ان ما يتولد عن السبب فهو فعل فاعل السبب، وذلك يوجب كونه محدثاً له))<sup>(73)</sup>، ويعزو هذا الى ان السبب منفصل عن المسبب ، ولهذا فانها من باب ان تصل الحوادث في كونها مضافة للفاعل ، أي ان المسبب وما يتولد منه من فعل فاعل السبب .<sup>(74)</sup>

مما هو جدير بالذكر فان الفلاسفة المسلمين أيضاً كان لهم تأثر وتأثير بما يحيطهم من مشكلات وقضايا الاسلام، ومنها مشكلة أفعال الانسان ، حينما ((قرروا ان للعباد أفعالاً هي من صنعهم ، ووليدة ارادتهم ، ولكنها لاتخرج على النظم العامة والسنن الكونية ، لم يكون جبرين خالصين ، ولا قدرين مسرفين بل وسطا بين هذا وذاك فجاءت أقوالهم الى الاختيار أقرب))<sup>(75)</sup>، فالظاهر ان الكندي قد تأثرت فلسفته باحداث عصره ، من خلال مؤازرة المتكلمين المعتزلة في الرد على الشبهات .<sup>(76)</sup>

أما الفارابي فقد إهتم أيضاً بمسألة فعل الانسان من خلال طروحاته الفلسفية التي تناولت الشأن الإجتماعي وغيره، عندما قال بوسع الانسان ان يفعل الخير، ويحصل على السعادة بأرادته وأفعاله أي بطوعه وإختياره<sup>(77)</sup>، وعنده الإرادة شوق ورغبة الى ما ادركه من الحس والتخيل ، ويعتبر الإرادة الدعامة الاخلاقية في الوصول الى الخير ومن ثم الى السعادة<sup>(78)</sup>، فهو يسند الخير والشر الى الأسباب المنبعثة من الإرادة الأزلية<sup>(79)</sup>، ومشيراً الى أن أفعال الانسان بين العناية الالهية وبين ارادة العبد ، فهو يقف بين الجبر والاختيار.<sup>(80)</sup>

٥ - عدم وجود مانع: يُعدُّ هذا شرطاً مكملاً لتحقيق حصول الفعل، فقد تتوفر القدرة (الاستطاعة) ، وتحصل الإرادة للقيام بالفعل، إلا انه يصطدم بعوارض يمنع من تحقيق هذا الفعل ، قد تكون الموانع ذاتية تحصل قبل العزم على اداء الفعل، وربما يكون المانع خارجياً أي تابعاً لمحل الفعل ((ان الأصل في السبب انه يوجب المسبب اذا كان المحل محتملاً له، وانما نعدل عن ذلك بدلالة. كما أنّ ما قدر القادر عليه يصح أن يفعله إلا ان يمنع منه مانع))<sup>(81)</sup>، و((كما أن القادر انما يجب ان يفعل بقدرته الفعل متى كان المحل محتملاً له والمنع مرتفعاً))<sup>(82)</sup>، ولهذا

((قد بيّنّا من قبل أن من حق القادر ان يصحّ منه فعل مقدوره ، اذا صح وجوده ، وكانت الموانع وما يجري مجراها مرتفعة ..)) (83)

وكما أقرّ المعتزلة بان للكون خالق، وهذا الخالق له غاية، ولا تقتضي القدرة المطلقة لله تعالى اضافة أفعال الانسان إليها، وانما قابلوا ذلك بين كمال الله تعالى وعدله من جهة، وفاعلية الانسان وقدرته على الإختيار من جهة ثانية، وقد رأوا هذا التقابل تفسيراً لعدل الله تعالى. (84)

ولهذا حدا بالمعتزلة الى القول بقدرة الانسان على خلق أفعال ((وللعبد فعل ما يحدث حسب ارادته)) (85)، الى جانب هذا فانهم شديدي الانكار لمسألة الجبر ، محالة التقرب الى موقف الاختيار ، وتتجلى نظرتهم ونظريتهم المتكاملة ضمن إطار عصرهم ، والتي تؤكد مسؤولية الانسان عن صدور أفعاله من خلال ابداعه اياها وخلقها لها (86)، كما وانهم متفقون على ان أفعال الانسان غير مخلوقة لله تبارك وتعالى (87) ((تجد انهم قد أجمعوا على ان الله تعالى ليس خالفاً لأفعال العبد فأفعاله اختيارية بالقدرة الحادثة أما مباشرة أو تولداً وشرط الاستطاعة التي بها الفعل هي بالضرورة قبل الفعل وان أفعال العباد مخلوقة لهم وكل واحد منهم ومن جملتهم الحيوانات خالق لأفعاله ، وان هذه الأفعال واقعة بقدرة العبد وحدها على سبيل الاستقلال بلا ايجاب بل باختيار)) (88).

ومما هو جدير بالذكر فان المعتزلة قد استدلوا على نفي خلق الأفعال الانسانية من قبل الله تبارك وتعالى بأدلة عقلية وعقلية، اما النقلية (89) من خلال نصوص القرآن الكريم منها قوله تعالى: ((ما ترى في خلق الرّحمن من تفاوتٍ)) (90)، فيذهب المعتزلة الى نفي التفاوت عن خلق الله تعالى ، وهو بدليل الخطاب يقابلها تفاوت أفعال العباد بين الحسن والقيح (91)، ومن الادلة العقلية ، هو انه لو كانت الأفعال خلق الله تعالى لما استحق العبد الذم على قبيحه، والمدح على حسنه. (92)

ولهذا فان المعتزلة قد رفعوا من قيمة العقل، وان الانسان قادر بعقله ان يميز بين الأفعال الحسنة والقبيحة، أما الأفعال التي لا يقضي فيها العقل بتحسين أو تقبيح ، فهي اما مباحة او محظورة او موقوفة (93)، ((ان الله تعالى أقدر عباده على العمل ، فوهبهم العقل الذي يميّزون به بين الحسن وبين القبح ويفرقون بين الصواب وبين الخطأ ، وأعطاهم القدرة التي بها يأتيون أعمالهم)) (94).

## ثانياً- الفعل الإنساني بين الاختيار والجبر

أولاً: رأي مُعمر بن عباد السلمي

تعد قضية الفعل الإنساني وموقفه من مسألة الجبر (95) والاختيار (96)، من القضايا المهمة التي طالما أرقّت مفكري الاسلام منذ عهد العرب المسلمين بالجدل والتأليف والتدوين ، وهي قد اخذت حيزاً كبيراً من الآثار الفكرية للمسلمين (97)، سواء في نطاق العقائد او نطاق الفلسفة ((وحرار فيها الفلاسفة قديمهم وحديثهم)) (98). أو التصوف، ولهذا فقد خاض فيها المتكلمون والفلاسفة والصوفية بشكل كبير. (99)

ففي حقل المتكلمين والذي هو محور وصلب موضوعنا، فقد تميزت هناك ثلاث اتجاهات، فالأول مال الى القول بان العبد له القدرة على الاختيار، وهو خالق الأفعال وهم المعتزلة<sup>(100)</sup>، وهو ان ((أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها))<sup>(101)</sup>، وان للعبد القدرة على القيام بأفعال كثيرة. <sup>(102)</sup>

والاتجاه الثاني مال الى القول بالجبر، وهو نفي الفعل عن العبد، وازافته الى الله تعالى، ولهذا فإن الانسان لا قدرة ولا اختيار له على أفعاله، وانما هو مجبور عليها<sup>(103)</sup>، ((ان العبد ليس قادرا البتة))<sup>(104)</sup>. ومما هو جدير بالذكر ان الجبرية المطلقة قد استندوا على بعض الايات الكريمة التي توحى على الجبر. <sup>(105)</sup>

والاتجاه الثالث يتوسط بين القدرية والجبر، من باب ان الله تعالى خالق لأفعال الانسان، والانسان يجمع بين أفعاله وهي مخلوقة لله تعالى، مع استطاعة يحدثها الله تعالى فيه مقارنة للفعل، فهي لامتددة عنه ولا متأخرة، فلعبد يكتسب لعمله، وهم اهل السنة والجماعة، ومنهم الأشعري، ومن مال الى رأيهم<sup>(106)</sup>، حيث ان كل فريق مما تقدم يعتمد على ادلة نقلية وعقلية. <sup>(107)</sup>

فاما القائلون بان العبد خالق لأفعاله، فانهم بلا شك قد تأثروا بالفلسفة اليونانية، حيث جعلوا للعقل مساحة واسعة في الشرع والعقائد الاسلامية، بحيث اعطوا للعقل صلاحية التمييز بين حسن الاشياء وقبيحها، بل انهما ذاتيان للحسن والقبح، الى جانب هذا ان كل المعارف واجبة بنظر العقل<sup>(108)</sup>، فمن هذا الاساس قالوا ان العبد خالق لأفعاله، سواء الخير او الشر، وهو يستحق عليها الثواب أو العقاب في الآخرة، وان الله تعالى منزه ان يضاف اليه شر او ظلم، او فعل الانسان سواء كفر أو معصية، وانه تعالى لو خلق ذلك الظلم، لكان يحسب على الله تعالى ذلك الشر<sup>(109)</sup>، ((بل يخلق لهم قدرة تصلح للضدين)). <sup>(110)</sup>

إلا ان الدكتور ابراهيم مذكور في كتابه (في الفلسفة الاسلامية منهج وتطبيقه)<sup>(111)</sup>. يقول بما ان المقرر عند المعتزلة ان تصرف الفاعل المختار، يتعلق، ويقع حسب قصده وارادته، وبهذا فان أفعال العباد الاختيارية تقع من صنعهم، عدا معمر بن عباد السلمي والجاحظ، فأنهما ليسا من صنع أفعال الانسان، وانما من صنع الطبيعة أي انها اضطرارية كما تفعل النار للاحراق، والتلج للتبريد، مع العلم انهما لم ينكرا الإرادة عند الأفراد، فحسب مذكور انه ما ذهب اليه فيه تناقض لأنه يجمع بين الفعل الإختياري، والفعل الاضطراري ((ذلك أنه يعلم وقوع تصرف نفسه بحسب قصده ودواعيه، وإنقائه بحسب دواعيه. وبالاختيار يعلم ان حال غيره كحاله، لا بأن يحمله على نفسه في هذه القضية قياساً، بل يحصل له العلم بذلك اضطراراً)). <sup>(112)</sup>

ومما هو جدير بالذكر ان المعتزلة قد قسموا ما يقوم به العباد من أفعال الى قسمين: أفعال اختيارية وأفعال اضطرارية، فالاولى فيها قصد وإرادة وعلم، وهي مناط التكليف مثل الصلاة والصوم، والاضطرارية (جبرية) وهي التي تحدث من نفسها (طبيعتها)، فلا ارادة فيها للعبد مثل فعل النار للاحراق، والرعدة (الرعدة) عند البرد، وهي أحياناً تنسب الى الانسان مجازاً، وان كان ظهورها على يديه<sup>(113)</sup>، وبالمقارنة مع آراء المتكلمين فانها شبيهه براء يحيى الدمشقي



الفلسفية<sup>(114)</sup>، والتأثر بالمسيحية الشرقية ، ومنها يوحنا الدمشقي<sup>(115)</sup>، أي ان المعتزلة لما رأوا ان علم الكلام (العقائد) المسيحية تؤكد على حرية الاختيار الانساني ومسؤوليته الكاملة لتصرفاته ، فقد اقتنعوا بالادلة فأخذوا بها<sup>(116)</sup>، الى جانب ان مُعمر يعتبر من المتكلمين والاطباء والفلاسفة<sup>(117)</sup>، ((شيخ أصحاب المعاني، كان ذا نزعة فلسفية لاتخلو من عمق ودقة))<sup>(118)</sup> وفقاً للدكتور علي سامي النشار في كتابه (نشأة لفكر الفلسفي في الاسلام)<sup>(119)</sup>، فانه يرى الفكر الكلامي المعتزلي من مقدمات ظهور فلسفة اسلامية وبهذا فان مُعمر كان له النصيب الاكبر من تلك الفلسفة ، والتي تتجلى في نظرية المعاني .

فهنا نجده يفرق بين أفعال النفس وأفعال الجسد، فالنفس هي الانسان على الحقيقة، وهو معنى ، وهو عالم قادر مختار حكيم ، ليس متحرك ولا ساكن ، ولا متلون ولا متمكن ، ولا يوجد للمس ولا يحس ولا يرى ، أما الجسد فيعتبر مسرح ظهور النفس وهي تفعل ، ولهذا لا يرى مُعمر من الانسان (النفس) إلا الإرادة ، وما سوى ذلك من حركة أو سكون فهي فعل الجسد<sup>(120)</sup>، ((والانسان لا يفعل له غير الإرادة))<sup>(121)</sup>. إذاً هناك أفعال نفسية وهي الإرادة، وأفعال جسدية هي الحركة والسكون، فالكل يعمل بالطبائع، فالنفس تعمل بطبيعتها كالفكر والتعقل ن والجسم له الأفعال المادية. وكما يبدو فان مُعمر ينطلق من مبدأ فلسفي<sup>(122)</sup> ، ((ان معمرأ كان يزعم ان هيات الأجسام فعل للأجسام طباعاً على معنى ان الله هيا هينة تفعل هياتها طباعاً))<sup>(123)</sup>، لكن ((مع ان الطبيعة في الأجسام مخلوقة لله، فانها تفعل في إستقلال عنه ودون تدخل منه تعالى في عملها))<sup>(124)</sup>. في حين غالبية القائلين بحرية الإرادة من المسلمين قد انكروا العلل الوسيطة والتي تسمى الأفعال الطبيعية، والتي ذهب اليها النظام ومعمر<sup>(125)</sup>. وبهذا فلا يوجد اختيار للانسان سوى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق<sup>(126)</sup> ، ويؤيد هذا الاتجاه الخياط في كتابه (الانتصار).<sup>(127)</sup>

لذلك فانه يرى ان الأجسام خلقها الله تبارك وتعالى، واما الاعراض تخلقها الأجسام<sup>(128)</sup> ، وعنده الاعراض قسمين طبعا كالنار للاحتراق، واختياراً كالحیوان الذي يحدث الحركة والسكون.

إذاً الاختيار للانسان يحدث فقط في الحركة والسكون والاجتماع والافتراق<sup>(129)</sup> ، كما ذكرناها آنفاً وبهذا فان الأشعري في كتابه (مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين)<sup>(130)</sup> ، يقول ان معمر يرى ان الله تعالى لا يقدر إلا على الجواهر (الأجسام) ، أما الاعراض فلا يقدر عليها ، وان الحياة والموت ، والصحة ، والسقم ، والقوة والعجز واللون والطعم والريح كل هذه من عمل الجواهر بطبيعتها ، وكل هذه اعراض .

وعلى ما يبدو ان معمر كما اشرنا سابقاً يمزج بين الفعل الاختياري والفعل الاضطراري ، باعتبار ان هذه اعراضاً فيها قسم اضطرار من طبيعة الاعراض للأجسام وان فيها حياة وموت وغيرها تكون من الفعل الاضطراري الطبيعي ، والقسم الآخر من الاعراض فهو اختياري للحيوان مثل الحركة والسكون والاعتماد ؛ ومن هنا فإنه يرى ان كل عرض قائم بمحل فإنما يقوم لمعنى ، ولذلك سمي هو واصحابه ، بأصحاب المعاني<sup>(131)</sup>. بينما تميز المعتزلة بين الأفعال

الضرورية والاختيارية ، فالأولى واقعة حتماً وفقاً لقانون الطبيعة بعيداً عن قدرة الإنسان ، والثانية واقعة ضمن قدرة الإنسان ، فعندما تنتهي الدواعي والصوارف ، توجد حتماً حرية الاختيار<sup>(132)</sup>، ولهذا فالإنسان ليس له من الفعل إلا الإرادة ، سواء مباشرة أو توليدية ، أما الأمور التكليفية وما يرتبط فيها من قيام وقعود ، والحركة والسكون في الخير والشر أيضاً مستندة إلى إرادته ، ليس على المباشرة أو التوليد ، فهذه كلها بناها على قوله بنظرية المعاني ، والتي بناها بتأثير من قول الفلاسفة<sup>(133)</sup> فأفعال النفس هي الإرادة وهو الإنسان ، وأفعال الجيد هي الحركات وغيرها<sup>(134)</sup>.

ومن هذا فإن الإرادة تكون أعم من الاختيار ((فإن كل اختيار إرادة، وليس كل إرادة اختياراً))<sup>(135)</sup>، فالاختيار يلاحظ الطرفين، أما الإرادة يلاحظ الطرف الذي يريده فقط<sup>(136)</sup>، و((حرية الاختيار معناها تفضيل شيء على شيء))<sup>(137)</sup>.

### ثانياً: رأي إبراهيم بن سيار النظام

المعروف عن أهل العدل إنهم قد اتفقوا أن أفعال العباد من قيامهم وتصرفهم من جهتهم ، والله تعالى مكنهم وأقدرهم على ذلك الفعل<sup>(138)</sup>، وأن سبب قولهم في خلق الأفعال من العبد، دون الله تعالى راجع إلى أنه ((لا يوصف الله بالقدرة على ما أقدره عليه عباده ؛ أي أن إنفاذ الله لقدرته في حالات تتضمنها إرادة الإنسان الحرة هو من المستحيلات التي أوجبها الله في العالم بحكمه))<sup>(139)</sup>، وهذا رأي أغلب المعتزلة، طبعاً هذا الوصف الذي وصفه المعتزلة لله تبارك وتعالى ناتج من فهمهم للنصوص الدينية التي توحى بأن الإنسان هو مختار وأنه مسؤول عن أفعاله<sup>(140)</sup>، يقابلها بعض الآيات والتي من ظاهرها أن فعل العباد مرهونة بمشيئته ، وأن أفعالنا معلقة وموقوفة عليها ، لما أجمع الناس على تعليق الاستفتاء به في جميع أفعالنا<sup>(141)</sup>، وناتج أيضاً من فهمهم للنصوص الدينية<sup>(142)</sup>، على الرغم ((أن كل إنسان يجد من صميم ذاته أن له قدرة واختياراً ولا يحتاج في إثباته إلى الاستدلال بالآيات والروايات))<sup>(143)</sup>، إلى جانب تأويلهم للآية الكريمة (... ولو شاء لهداكم أجمعين<sup>(144)</sup>). أي لو شاء الله تعالى لارغمكم وأجبركم على الهداية ، إلا أنه وحسب تأويلهم ، فإن الله تعالى ينفي أن يضطرهم لكن اعطاهم من خلال التمكين أن يختاروا وهو أساس التكليف ، فبعضهم اختار الحق وبعضهم اختار الباطل<sup>(145)</sup>.

ومن ثم بناء أمر التكليف على الاختيار<sup>(146)</sup>، وعلى هذا الأساس فقد منح الله تعالى الإنسان القدرة على الاختيار، وتبعاً لرأي جميع المعتزلة فإنه تعالى لا يوصف بالقدرة على شيء يقدر عليه عباده، إضافة إلى أنه محال أن يكون مقدور واحد لقادرين<sup>(147)</sup>((لكن كل واحد يخلق فعل نفسه))<sup>(148)</sup>، ((بل يخلق لهم قدرة تصلح للضدين))<sup>(149)</sup>.

ناهيك أن الأصول الخمسة التي لها صلة بمسألة الاختيار والجبر وكما ذكرنا سابقاً هو أصل العدل ، فالإنسان عندهم حر في الفكر والقول والعمل<sup>(150)</sup>، ثم ((أخذ أهل العدل والتوحيد يطبقون أصول نظريتهم في الحرية والاختيار))<sup>(151)</sup>، إلى جانب أن المعرفة الإنسانية يستدل بها على الاختيار في تلقي المعرفة، فمن خلالها يمكن للإنسان أن يكون جاهلاً أو متعلماً باختياره<sup>(152)</sup>.

وعندما يعرف ويختار الإنسان يحصل الفعل الإرادي<sup>(153)</sup> ((فالهلع والجزع الذي يصيب الإنسان عند الشدائد والمحن، والشح والمنع الذي يصيبه، أو يصيب البعض، عند نيل الخير، هذه الأنواع السلوكية رآها العدليون ثمرة لاختيار الإنسان))<sup>(154)</sup>، فمن خلال التوجه العقلي في تحليل قضية الحرية الإنسانية وأنه مختار، جعلوا مساحة واهتمام للعقل مما صبغ علم الكلام بصبغة فلسفية<sup>(155)</sup>.

ومما تقدم فإن المعتزلة اعتنقوا الرأي بأن الإنسان حر في اختيار الأفعال من خير أو شر، والإنسان يحاسب على أعماله التي قام بها وهو حر ومختار مستندين على أن الله تعالى لا يمكن أن يوصف بالجور والظلم، ولهذا سموا أهل العدل والتوحيد<sup>(156)</sup>، وسمو بالقدرية، عندما نسبوا أفعالهم إلى قدرتهم، وقدرتهم على فعل الخير والشر<sup>(157)</sup>، إلى جانب أن الله تعالى لا يعمل إلا الأصلح فلا يقضي بالعاصي، وإنما الإنسان يفعلها بإرادته<sup>(158)</sup>.

ولهذا اهتم المعتزلة بمسألة الإرادة والحرية في اختيار الأفعال، والاستطاعة ما هي إلا القدرة على الفعل<sup>(159)</sup>، معللين ذلك بأنه لو كانت الأفعال مخلوقة لغيرهم، لبطل التكليف، وحاصله يرجع إلى المطالب بالفعل، إلى جانب ذلك بطل الثواب والعقاب على الأفعال التي يقوم بها العبد<sup>(160)</sup>.

فاذاً المعتزلة مطبقون على أفعال العبد المختار، وإنها مخلوقة له، وإنها غير داخلية في مقدرة الله تعالى، كما أن مقدرة الله تعالى غير داخلية في مقدرة العبد<sup>(161)</sup>، وأفعال الخير والشر أو الحسن أو القبيح كله في علم الله تعالى السابق لما يكون، وهو ما ذهب إليه جمهور المعتزلة<sup>(162)</sup>، فمن خلال عدل الله تعالى وهي أحد الأصول عند المعتزلة، أنه تعالى لا يجبر أحد على فعل الخير أو الشر، وقدرة الإنسان اختيار أعماله، الكل باختيار العبد للفعل جعل الثواب والعقاب، فالله تعالى يعمل لما هو صالح للخلق<sup>(163)</sup>.

ويترك الإنسان حراً في اختياره فلا قدرة لله تعالى في ذلك، لأن القدرة تقف عندما تبدأ حرية العبد، أي قدرته تعالى تحدها حرية الإنسان، يقول النظم في هذا الصدد: لو أن طفل وقف على شفير نار جهنم لم يكن الله تعالى قادراً على القائه في النار، وقدّر الطفل في القاء نفسه فيها وأنه تعالى لا يقدر أن يخرج أحداً من الجنة إذا استحقها ولا يدخل أحداً النار من أهل النار<sup>(164)</sup>.

وعلى ما يبدو فإن النظم عندما طالع كتب الفلسفة، تأثر بها فخطها بأراءه الكلامية<sup>(165)</sup>، ((وله في الفلسفة الطبيعية بوجه خاص آراء فيها كثير من العمق والدقة، كفكرة الكمون والطفرة، والتداخل، وقال بالخلق المستمر قبل ديكارت بعدة قرون))<sup>(166)</sup>، وقال النظم أيضاً بالقدر، كباقي شيوخه، إلا إنه قد زاد على قولهم بالقدر بأن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي ابداً، وليست هي مقدورة له، مما خالف أصحابه من المتكلمين عندما قالوا أنه تعالى قادراً على فعل الشر والظلم ولكنه لا يفعلها لأنها قبيحة، لأنه تعالى عادل، والعادل لا يوصف بالظلم<sup>(167)</sup> ((لم يوافق النظم على هذا، وهو المفكر المستقل النزعة إلى أقصى حد، وأتى بمذهب أثار كثيراً من المنازعات الفكرية في العالم الإسلامي))<sup>(168)</sup>.

ولا يفعل الله تبارك وتعالى إلا ما فيه الإصلاح أو الأصلح<sup>(169)</sup> وربما قول فخر الدين الرازي في كتابه (إعتقادات فرق المسلمين والمشركين) في ((ان العبد قادر على اشيء لا يقدر الله تعالى على خلقها)).<sup>(170)</sup>

اما في الآخرة فانه تعالى لا يوصف بالقدرة على ان يزيد في عذاب من استحق النار، أو ينقص من نعيم من أدخل الجنة ، ولا يستطيع اخراج احد من الجنة أبدا ، لأنه ليس بمقدوره<sup>(171)</sup> ، لهذا يكون الزاماً على البارئ عزوجل الجبر على ما يفعله<sup>(172)</sup>، الى جانب هذا ان البارئ تبارك وتعالى لا يوصف بالارادة على وجه الحقيقة ، وان وصف بها في الشريعة ، فالمراد منها انه تعالى خلقها وأنشئها ، أي علم بها ، واذا وصف انه تعالى مريداً معناه أمر بها أو نهى عنها<sup>(173)</sup>، فالارادة قد نفاها النظام على الحقيقة من قبل الله تعالى ، وقال بان الارادة هي العلم، وقد حاول بعض المستشرقين ارجاء هذا الى مذهب الرواقيين في قولهم بالضرورة التي يخضع لها كل شئ ، وهو ما يؤيده ابو الوفا الغنيمي التفتازاني في كتابه ( علم الكلام وبعض مشكلاته)<sup>(174)</sup>.

فاساس الاختيار الذي يذهب به النظام على ان الاختيار قد اقترن بالخواطر، وان للانسان خاطرين: الاول الطاعة والثاني المعصية؛ وان الخاطرين من خلق من قبل الله تعالى، في قلب العاقل، فهي أجسام محسوسة، فدعاه خاطر الطاعة الى فعل الطاعة، ودعا خاطر المعصية الى فعل المعصية لكن لا يفعلها، بل ليتم الاختيار له بين الخاطرين. وهنا النظام وضع في خلق الخاطرين هو الاختيار من قبل الانسان، فاذا خاطر يأمرنا بالاقدام وآخر يأمر بالكف حتى يصح الاختيار، وان خاطر المعصية من قبل الله وضع للتعديل لا ليعصي<sup>(175)</sup>.

وهذا رأي قد انفرد به النظام، أما العلاف فيرى ان خاطر الطاعة من الله تعالى، وخاطر المعصية من الشيطان<sup>(176)</sup> ، أما بوجود الحجة فانها تلزم المفكر من غير خاطر، مع العلم ان النظام يقول لا بد من خاطر أيضاً<sup>(177)</sup> ،

فالظاهر ان النظام قد نفى الارادة عن الله تعالى بالمعنى الحقيقي، كما ذكرناها سابقا، وأثبتها للانسان، من باب ان الارادة لله تعالى لانستطيع ان نضيفها بالمعنى الذي نضيفه للانسان، لأن الانسان عند النظام إذا أقام الارادة، فهناك خاطرين أحدهما يأمر بالاقدام، والآخر يأمر بالكف حتى يصبح ذلك الإختيار، فالبحث عن الاختيار مقترن بالخواطر<sup>(178)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر، ان الدكتور محمد عبد الهادي ابو ريبة في كتابه (ابراهيم بن سيار النظام واراؤه الكلامية الفلسفية)<sup>(179)</sup> ، يقول ان قضية الاختيار عند النظام تشوبها بعض الغموض والتعقيد، فالخاطر يعتبر نوع من الوحي الباطن والداعي المؤثر، فاذا كان هكذا، فكيف يقول النظام بالاختيار والمسؤولية عن الفعل؟ الى جانب انه يقول بالارادة والتي يكون مرادها بعدها بلا فصل موجبة لمرادها. علماً أن الارادة الحادثة لاتوجب إتفاقاً (عند الأشاعرة)، الا ان النظام جوزها ايجابا للمراد ((اذا كانت قصداً الى الفعل وهو ما تجده من أنفسنا حال الأيجاد، لا عزمًا عليه ، فإنه يتقدم على الفعل ، والعزم يقبل الشدة والضعف ، حتى يبلغ الى درجة الجزم.

مع ذلك فقد لا يكون مقارناً ولا قصداً، بل حتماً بأنه سيقصد ، وربما يزول لزوال شرط ، أو حدوث مانع)). (180)

وبهذا نجد المعتزلة في القرن الثالث الهجري بدأوا يلطفون من شدة بعض أصولهم الأولى، عندما نظر النظام في أمر الخواطر. (181)

الى جانب ان الاستطاعة والتي تتصل بالارادة ، كما اشرنا سابقاً قال بها المعتزلة ، وانكرها المجبرة ، فيرى النظام الاستطاعة هي ذات المستطيع ، والانسان عنده هو الروح حى مستطيع ، وبفسه مستطيع مادام يفعل حتى اذا حدث فيه آفة (العجز) ، والاستطاعة تكون مقرونة بالفعل بكل جزء منه. (182)

فالقاعدة اذاً عند النظام تقول ان العقل والاختيار والفعل، هي التي توجب الثواب والعقاب، فاذا انعدم الثالث، ارتفع التكليف وانعدم العقاب. (183)

فاذا لا يوجد فعل عند الانسان إلا الحركة، والحركة لا تكون الا في نفسه، وما يحدث في غير حيز الانسان فهو فعل الله تعالى بايجاب خلقه للشئ ، وهو ان الله تعالى طبع الحجر طبعاً ، اذا رفعت ارتفع ، واذا تركته عاد الى وضعه(184)، فهو لا يحدث بذلك الأجسام ولا الطعوم ، وهو من هذا الباب يؤكد على حرية الارادة(185) علما ان الارادة الالهية ضربان ((ارادة لأفعال البرائ بمعنى خلقها وتكوينها ، وارادة لأفعال العباد بمعنى الأمر بها أو النهي عنها)) (186). وبهذا فان المعتزلة يتحرزون القول لأفعالهم بلفظ خلق، لأنه لاخالق الا الله تعالى، واكتفوا بلفظ أوجد او اخترع(187)، وعندما يختار العبد ان يصبح مطيعا ، فان الله يكون ماليا له، وان أصبح كافراً ، يكون الله تعالى معاديا له ، فيجيز المعتزلة ان يساعد الله الأول بوجود الطاعة ، ومحال أن يساعد على الشر والظلم في الثاني(188)، لأن الله تعالى كلي الكمال والشر يعتبر نقص للكمال ، فهو اذاً محض خير ، وهذا ما يميز ارادة الله تعالى و ارادة الانسان. (189)

وعلى ما يبدو ان البدن باعث على الاختيار، ولو ان الروح تخلصت من البدن لكانت الأفعال على التولد والإضطرار. (190)

وبموجب ما تقدم فان الباحثين المحدثين لم يخفوا التأثيرات الخارجية على أفعال الاختيار والجبر، فيرون ان الاعتقاد بالاختيار، قد ظهر تحت تأثير المسيحية في معارضتها للاعتقاد الاسلامي الساذج بالجبر ، ومنها ما يظهر من مناظرة يحيى الدمشقي بين مسيحي ومسلم فيما يخص هذه القضية. (191)

من جانب آخر، فان فلاسفة المسلمين أيضاً قد تأثروا بالجو المليء بالمناقشات حول تلك القضية، فوقفوا موقفاً وسطاً بين الجبر والاختيار عندما قرروا ان الأفعال من صنيعة أفعالهم وارادتهم، ولكنها لا تخرج عن السنن والنظم الكونية ، مع ذلك فهم الى الاختيار أقرب ومنهم الكندي. (192)

أما الفارابي فقد وظّف مشكلة الاختيار في تدبير شؤون المجتمع من خلال قوله انه في وسع الانسان ان يفعل الخير ويحصل على السعادة اذا أراد ، فالأرادة يراها وليد شوق ورغبة تبعث من خلال الحس والتخيل ، والاختيار يأتي من خلال التفكير والتدبير ، وهو من قصود الانسان،

يرى أيضاً في وسع الانسان فعل الخير بحرية ، مع خضوع الحرية لسنن وقوانين الكون (193)، ويرى لا يوجد أي فعل للانسان إختياراً إلا عن سبب ، ثم يصل الى مسبب الأسباب ((فلن تجد في عالم الكون والفساد طبعاً حادثاً أو اختياراً حادثاً إلا عن سبب، ويرتقي الى مسبب الأسباب)). (194)

والنتيجة كما يبدو لنا التزام المعتزلة بأفعال الحرية والاختيار الانساني، راجع لأسباب ثلاث، أولها: اذا كانت أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، فقد بطل التكليف، وهو في الشرع مجموعة طلب. والطلب لا يد من ان تسبقه القدرة والحرية والاختيار، وإلا لأصبح الطلب لايطاق، وثانياً: إذا لم توجد اختيار فقد بطل الثواب والعقاب وثالثاً: اذا لم تكن للانسان حرية واختيار، بطلت دعوة الأنبياء، لان البعثة دعوة، وهذه الدعوة لا بد ان تسبقها الحرية والاختيار. (195)

## هوامش البحث

- 1 - أنظر : الرشدي، فيصل صلاح ، نظرية الفعل الانساني في فلسفة الفارابي ، بحث كلية الاداب والعلوم ، جامعة المرقب ، ليبيا ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ م ، ص ٣ .
- 2 - أنظر : القاضي عبد الجبار ، شرح لاصول الخمسة ، ص ٣٠١ وما بعدها ؛ والقاضي عبد الجبار، المغني، تحقيق: محمود محمد قاسم (د.ت)، ج ٦ ، ص ٣ وما بعدها .
- 3 - نصر حامد أبو زيد ، الاتجاه العقلي في التفسير ، ط ٣ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - بيروت ١٩٩٦ م ، ص ٢٤٥ .
- 4 - أنظر : ابو زيد ، المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .
- 5 - أنظر : نظلة أحمد الجبوري ، مفاهيم فلسفية معاصرة ، ط ١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٢٠ م ، ص ١٤ .
- 6 - نظلة ، المصدر نفسه ، ص ٢٧ .
- 7 - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت (د.ت)، مج ١١، ص ٥٢٨ .
- 8 - مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ط ٤، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص ٦٩٥ .
- 9 - أنظر : صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م، ج ٢، ص ١٥٢ .
- 10 - أنظر: وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، ط ٥، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٤٦٣ ؛ ومعجم اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ١٣٦ .
- 11 - القاضي عبد الجبار ، شرح الاصول الخمسة ، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط ٣، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، ص ٣٢٤ ؛ والمغني، تحقيق: محمود محمد قاسم (د.ت)، ج ٦ ، ص ٦ وأنظر : ابو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ، المعتمد في اصول الفقه، تحقيق : محمد حميد الله ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م ، ج ١ ، ص ٣٧١ .

- 12 - القاضي عبد الجبار ، المجموع في المحيط بالتكليف، عني بتصحيحه ونشره: الاب جين يوسف هوبن اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية (د.ت)، ج ٦ ، ص٢٢٩ ؛ وأنظر : المقري ، الحدود ، ص٧١ .
- 13 - أنظر: القاضي عبد الجبار، المصدر نفسه، ص٣٢٥؛ والمشهداني، يحيى، الفلسفة الالهية عند المعتزلة دراسة في فلسفة أبو القاسم الكعبي، ط١، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ٢٠١١م، ص٢٦٠ .
- 14 - أنظر: هانم ابراهيم يوسف ، أصل العدل عند المعتزلة ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م ، ص١٢٣ .
- 15 - أنظر: القاضي عبد الجبار، المصدر نفسه، ص٣٢٤؛ والغرابي، علي مصطفى، ابو الهذيل العلاف او متكلم تأثر بالفلسفة، ط١، مطبعة حجازي، مصر ١٣٦٩هـ/١٩٤٩م، ص٩١؛ وبدوي، عبد الرحمن، مذاهب الاسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٧م، ج٢، ص١٩٦ - ١٩٧ .
- 16 - أنظر: ابو ريده، محمد عبد الهادي، الكندي وفلسفته ، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد، مصر، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، ص٨٨ .
- 17 - الفعل المباشر : هو ما ابتدئ بالقدرة في محلها ، ولايصح المباشر إلا من القادر بالقدرة . المقري، قطب الدين محمد بن الحسن، الحدود ، تحقيق: محود يزدي، مؤسسة الامام الصادق □ ، قم (د.ت)، ص٧١ .
- 18 - الفعل بالتولد : هو فعل حادث عن الاسباب الواقعة منا. الأشعري ، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الاسلاميين واختلاف تحقيق: هـ.ريتر، مطبعة الدولة، استانبول ١٩٣٠، المصلين ، ج٢، ص٤٠١ . او هو ما حدث عن فعل آخر وقع بحبسه ، يقل بقلته ويكثر بكثرتة ويصح المتولد من القادر لذاته والقادر بقدرة . المقري ، المصدر نفسه ، ص٧٢ . وقد اختلفت القدرية بالتولد فقال أكثرهم ان الانسان قد يفعل في نفسه فلا يتولد منه فعل في غيره ويكون هو الفاعل لما تولد ، وهو أيضا الفاعل لسبب في نفسه ((ومعنى ذلك ان الانسان يبقى هو سبب الأفعال التي يقوم باسبابها ويحدثها في نفسه حتى بعد فئانه)) . الاخرس، طلعت، أبو الهذيل العلاف المعتزلي وأراؤه الكلامية الفلسفية، ط١، دار خضر، بيروت ١٩١٥هـ/١٩٩٤م، ص٩٥ ؛ ومثال ذلك عندما يذهب السهم في الهدف ثم قتله لما وراء الهدف فذلك من فعل الله تعالى على الرغم ان حركات السهم تولدت من حركة اليد للسهم والقوس ، وقال النظام ان المتولدات كلها من أفعال الله تعالى ، على الرغم من ان المعتزلة رفضوا قوله هذا ؛ قائلين يلزمه ان كلمة الكفر فعلاً من الله تعالى. أنظر: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، اصول الدين، ط١، مطبعة الدولة، استانبول ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، ص١٣٧ - ١٣٩ .
- 19 - أنظر : الغرابي ، المصدر نفسه ، ص٩١ - ٩٢ .
- 20 - الاشعري ، المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٠٢ .
- 21 - أنظر : المشهداني ، المصدر نفسه ، ص٢٦١ .
- 22 - أنظر : الكندي ، يعقوب بن اسحق، رسائل الكندي الفلسفية ، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الفكر العربي، القاهرة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، ج٢ ، ص٨٠ ( المحقق ) .
- 23 - أنظر : الكندي ، المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٧٥ .
- 24 - القاضي عبد الجبار، المجموع بالمحيط بالتكليف، ص٣٦٨؛ والمقري، المصدر نفسه، ص٧١ .
- 25 - أنظر : المشهداني ، المصدر نفسه ، ص٢٦١ .

- 26 - أنظر : القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه، ص ٤١١ .
- 27 - القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه ، ص ٤١٢ . وقد ذكر القاضي عبد الجبار ، من ان المتأخرين من المتكلمين ذهبوا الى انه يجوز ان يحصل متولدة في ذات محل القدرة ، لإمكان تحصلها من جهة الفاعل في وجهين مرة مباشرة والاخرى غير مباشر (تولد)، مثل الاعتماد ، الكون (الحركة أو السكون أو الاجتماع أو الافتراق) ، والعلم . أنظر : القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه، ص ٤١١ - ٤١٢ .
- 28 - عالم بالكيفية تعتبر من شروط أفعال الانسان . أنظر : بدوي ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٩٦ - ١٩٧ ؛ والغرابي ، المصدر نفسه ، ص ٩١ - ٩٢ .
- 29 - وجه دون وجه ، للدلالة على وقوع الارادة والاختيار في أفعال العبد . أنظر : الغرابي ، المصدر نفسه ، ص ٨٧ - ٨٨ ؛ وعمارة ، محمد، المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية ، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م، ص ٨٠.
- 30 - القاضي عبد الجبار ، المغني ، ج ١١ ، ص ٣٠٩ .
- 31 - القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ٧٤ .
- 32 - القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه ، ج ٢٠ ، القسم الثاني ، ص ١٨٩ .
- 33 - أنظر : الكندي، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٧٥ ؛ ص ١٨٠ (المحقق).
- 34 - الأشعري، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٣٩؛ الا ان المجبرة اصحاب جهم بن صفوان قالوا ان الأفعال مخلوقة لله تعالى فينا، وتعلق بنا اصلاً عن الكسب او الاحداث. أنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الاصول الخمسة، ص ٣٢٤. وان معاوية أول من اظهر استخدم القوة عبر توظيف الجبر في الالزام الالهي. أنظر: مراد، حسن قاسم، بدايات علم الكلام الاسلامي نقد لاراء يوسف فان أس ، مجلة دراسات اشراقية ، العدد ١٨ ، السنة الخامسة ، ربيع ٢٠١٩ م / ١٤٤٠ هـ ، ص ٣١ .
- 35 - أنظر: البغدادي، المصدر نفسه، ص ١٣٤؛ والقاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٣٢٤.
- 36 - أنظر: القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه، ص ٣٢٣-٣٣٢؛ والمختصر في اصول الدين، (د.ت)، ص ٣٤٦.
- 37 - أنظر : عمارة ، المصدر نفسه ، ص ٧٠ .
- 38 - أنظر: القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، ص ٣٧٢ - ٣٨١ .
- 39 - القاضي عبد الجبار ، شرح الاصول الخمسة ، ص ٢٨١ .
- 40 - القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه ، ص ٣٨١ .
- 41 - الكعبي هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي (ت ٣١٩هـ) ، من معتزلة بغداد .
- 42 - ابو رشيد النيسابوري، المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، تحقيق: معن زيادة ورضوان السيد، ط١، معهد العربي، طرابلس، ١٩٧٩، ص ٢٤٦.
- 43 - أنظر : الأسفرايني ، أبو المظفر، التبصير في الدين ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤٣٠هـ/١٩٨٣م، ص ٨٤ .
- 44 - أنظر : المشهداني ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .



- 45 - الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد، التوحيد، تحقيق: بكر طوبال اوغلي ومحمد أمروشي، دار صادر- مكتبة الارشاد، بيروت- استانبول(د.ت)، ص٢٤٠.
- 46 - ابي رشيد النيسابوري، المصدر نفسه، ص٢٠٨.
- 47 - ابي رشيد النيسابوري، المصدر نفسه، ص٢٠٨.
- 48 - أنظر: المشهداني، المصدر نفسه، ص٢٦٤.
- 49 - الاستطاعة والقدرة والقوة والوسع والطاقة متقاربة المعنى في اللغة، الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، العريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر، القاهرة (د.ت)، ص١٩؛ بدوي، مذاهب الاسلاميين، ج١، ص١٧٨.
- 50 - القاضي عبد الجبار، شرح الاصول الخمسة، ص٣٢٤.
- 51 - القاضي عبد الجبار، المختصر في اصول الدين، ص٣٨٧.
- 52 - أنظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص٢٥٠.
- 53 - أنظر: أبو رشيد النيسابوري، المصدر نفسه، ص٢٥٠. قال به ابن المعتمر وثامة وغيلان وانكره العلاف، ومعمر السلمى. أنظر: الأشعري، المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٤.
- 54 - الغرابي، المصدر نفسه، ص٨٧ - ٨٨.
- 55 - الغرابي، المصدر نفسه، ص٨٧؛ وبدوي، المصدر نفسه، ج١، ص١٧٩.
- 56 - أنظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن احمد، الفصل في الملل والاهواء والنحل، مكتبة السلام، (د.ت) ص٢١ - ٢٢.
- 57 - الأشعري، المصدر نفسه، ج٢، ص٤١٥؛ وكلمة (بلا فصل): ربما اشارة الى الأفعال المتصلة والدائمة والمستمرة، وان بعضها بأخذ زمام البعض الآخر دون فتور أو انقطاع، فهذه لاتزول او الكون او العدم، وهذه تشير الى الخلق المستمر والتحول المستمر للعالم. أنظر: عمارة، المصدر نفسه، ص٩٧.
- 58 - أنظر: الأشعري، ابو الحسن، اللمع في الرد على اهل الزيغ والبدع، تحقيق: حموده غرابية، مطبعة مصر ١٩٥٥ م، ص٩٣ - ٩٤.
- 59 - أنظر: المشهداني، المصدر نفسه، ص٢٦٨.
- 60 - أنظر: الغرابي، المصدر نفسه، ص٨٧ - ٨٨.
- 61 - أنظر: ابو ريده، محمد عبد الهادي، ابراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م، ص١٦٩ - ١٧١.
- 62 - القاضي عبد الجبار، شرح الاصول الخمسة، ص٤٣٢.
- 63 - أنظر: الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، نهاية الاقدام في علم الكلام، تحقيق: الفرد جيوم، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص٢٣٩.
- 64 - القاضي عبد الجبار، المغني، ج٨، ص٨.
- 65 - القاضي عبد الجبار، المصدر نفسه، ج٨، ص٨.
- 66 - أنظر: عمارة، المصدر نفسه، ص٨٠، وما بعدها.
- 67 - أنظر: الشهرستاني، المصدر نفسه، ص٢٣٩.
- 68 - أنظر: الأشعري، المصدر نفسه، ج٢، ص٤١٥ - ٤٢٠.

- 69 - الأشعري ، المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ٤١٥ .
- 70 - أنظر : ابو رشيد النيسابوري ، المصدر نفسه ، ص ٣٥٤ .
- 71 - القاضي عبد الجبار ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- 72 - سميح دغيم، فلسفة القدر في فكر المعتزلة، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٩٢م، ص ٢٠٥.
- 73 - القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه، ج ٥ ، ص ٧٦ .
- 74 - أنظر : القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه، ج ١٢ ، ص ٤٦٩ .
- 75 - حافظ اشرف ، الجبر والاختيار في الفكر الاسلامي - مشكلة وحل، ط١، دار النخلة، طرابلس ليبيا ١٤٢٩هـ/ ١٩٩٦م، ص ٧٠.
- 76 - أنظر: حافظ ، المصدر نفسه ، ص ٧١ . والظاهر ان المعتزلة لم يبق بينهم وبين الفلاسفة كالكندي والفارابي فرق كبير ، فانهم الى الفلسفة اقرب من خلال مناهجهم . أنظر : جار الله ، زهدي، المعتزلة ، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٤٩ .
- 77 - أنظر : أبو نصر الفارابي ، التنبيه على سبيل السعادة ، تحقيق: سبحان خليفات، ط١، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧م، ص ١٨١ .
- 78 - أنظر : الفارابي ، أبو نصر محمد، آراء اهل المدينة الفاضلة ، تحقيق: البير نصري نادر، ط٢، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٨٦، ص ١٠٥ .
- 79 - أنظر : أبونصر الفارابي ، الثمرة المرضية في بعض الرسائل الفارابية، تحقيق: عماد نبيل ، ط١، دار الفارابي ، بيروت - لبنان ٢٠١٢م ، ص ٢٨٣ .
- 80 - أنظر : زينب عفيفي ، الفلسفة الطبيعية والإلهية عند الفارابي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ٢٠٠٢م ، ص ١٣٠-١٣٢ .
- 81 - القاضي عبد الجبار ، المغني ، ج ٦ ، ص ٨٥ .
- 82 - القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه، ج ٩، ص ٨٥ ؛ ج ٧ ، ص ١٨٢ .
- 83 - القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ١٠٩ .
- 84 - أنظر: الاخرس ، المصدر نفسه ، ص ٩١ .
- 85 - القاسم بن محمد الزيدي ، الاساس لعقائد الأكياس ، تحقيق ونشر : مكتبة اهل البيت (ع) ، صعده ، اليمن (د.ت) ، ص ٧٥ .
- 86 - أنظر : عمارة ، المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
- 87 - أنظر : عمارة ، المصدر نفسه ، ص ٧٠ .
- 88 - هانم، إبراهيم يوسف، أصل العدل عند المعتزلة ، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٣٥هـ/ ١٩٩٣م، ص ١٣١ .
- 89 - أنظر : المعتق، عواد بن عبد الله، المعتزلة واصولهم الخمسة وموقف اهل السنة منها، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ، ص ١٧١ .
- 90 - سورة الملك / الآية ٣ .
- 91 - أنظر: ابو زيد، نصر حامد، الإتجاه العقلي في التفسير، ط٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت ١٩٩٦م، ص ٢٣٤ .

- 92 - أنظر ، المعتق ، المصدر نفسه ، ص ١٧٥ .
- 93 - أنظر : جار الله ، المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .
- 94 - جار الله، المصدر نفسه ، ص ١١١ .
- 95 - الجبر لغة: هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه. أحمد بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، هجر للطباعة والنشر ولتوزيع والإعلان، الجيزة ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ج١، ص ٦٧. والجبر عند المتكلمين: وهو الحمل والاضطرار اليه بالكسر والغلبة، حقيقة ذلك إيجاد الفعل في الخلق من غير ان يكون له قدرة على دفعه والامتناع من وجوده فيه..، وإذا تحقق القول في الجبر على ما وصفناه كان مذهب الجبر هو قول من يزعم ان الله تعالى خلق في العبد الطاعة من غير ان يكون للعبد قرار على ضدها والامتناع منها وخلق فيهم المعصية كذلك، فهم المجبرة حقا والجبر مذهبهم على التحقيق. قاسم حبيب جابر، الفلسفة والاعتزال في نهج البلاغة، ط١، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، ص ٩٠.
- 96 - الاختيار لغة : ارادة الشئ بدلاً من غيره ولايكون مع خطور المختار وغيره بالبال ويكون ارادة للفعل لم يخطر بالبال غيره ، وأصل الاختيار الخير . أبو هلال العسكري ، معجم الفروق اللغوية، (د.ت)، ص ١١ . الاختيار في اصطلاح المتكلمين: هو القول برفع الحضر عن الخلق في الأفعال والاباحة لهم ما شاؤوا من الأعمال .. والواسطة بين هذين القولين ، ان الله اقدر الخلق على أفعالهم ومكنهم من اعمالهم وحد لهم الحدود في ذلك ورسم لهم الرسوم ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف والوعد والوعيد ، فلم يكن يتمكنهم من الأعمال مجبرا لهم عليها ، ولم يفرض اليهم الأعمال لمنعهم من اكثرها ووضع لهم الحدود فيها وامرهم بحسنها ونهاهم عن قبحها ، فهذا هو الفصل ، بين الجبر والتفويض . جابر ، المصدر نفسه، ص ٩٠ - ٩١ . ولمزيد من التفصيلات، أنظر : دغيم ، فلسفة القدر في فكر المعتزلة ، ص ٧١-٧٢.
- 97 - عمارة ، المصدر نفسه ، ص ٩ .
- 98 - جابر ، المصدر نفسه ، ص ٨٩ .
- 99 - أنظر : التفتازاني ، أبو الوفاء الغنيمي، علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص ١٢٥ .
- 100 - أنظر : التفتازاني ، المصدر نفسه ، ص ١٢٥ ؛ وابن رشد ، أبو الوليد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، تحقيق: محمد قاسم، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٤م، ص ٢٢٤ .
- 101 - أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، السعودية ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م ، ج ٨ ، ص ٤٠٦ .
- 102 - ابن تيمية ، المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ١٢ .
- 103 - أنظر : التفتازاني ، المصدر نفسه، ص ١٢٥ ؛ وابن رشد ، المصدر نفسه، ص ٢٢٤ .
- 104 - فخر الدين الرازي ، إعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، مراجعة وتحرير : علي سامي النشار ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م ، ص ٦٨ ؛ وابو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الاسلامية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة (د.ت)، ج ١، ص ١٢١ . ومن الجدير بالذكر ان الجبرية : اصحاب جهم بن صفوان الذي يرى لافعل للإنسان ، سواء الأفعال الاضطرارية مثل الرعشة او الأفعال الاختيارية مثل السير والكلام وغيرها . أنظر: ابن رشد، المصدر نفسه، ص ١٠٥ . وبهذا فانهم

- يرون العبد بمنزلة الجمادات، وهم يعتبرون الجبرية الخالصة تمييزاً عن الجبرية المتوسطة وهم يثبتون بأن للعبد كسباً وهم الأشاعرة. أنظر: جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٢٨؛ والتهانوي، محمد علي محمد، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ١٩٩٦م، ج١، ص٥٥١.
- 105 - أنظر: محمد حسن رباح بخيت، أفعال العباد بين الجبر والاختيار، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية، السودان ١٤١٧هـ / ١٩٩١م، ص٢٩٢.
- 106 - أنظر: التفتازاني، المصدر نفسه، ص١٢٦؛ وابن رشد، المصدر نفسه، ص٢٢٤.
- 107 - أنظر: التفتازاني، المصدر نفسه، ص١٢٦؛ ولمزيد من التفصيلات، أنظر: بخيت، المصدر نفسه، ص٢٩٢ وما بعدها.
- 108 - أنظر: ابو زهرة، المصدر نفسه، ج١، ص١٢٣؛ والشهرستاني، أبو الفتح محمد عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، دار الاتحاد العربي للطباعة مؤسسة الحلبي، القاهرة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م، ج١، ص٧١.
- 109 - أنظر: بخيت، المصدر نفسه، ص٣٠٩.
- 110 - ابن رشد، المصدر نفسه، ص٢٢٤.
- 111 - أنظر: ج٢، ص١٠٥.
- 112 - القاضي عبد الجبار، المغني، ج٨، ص٨.
- 113 - أنظر: مذكور، إبراهيم، في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، سيمكو الطباعة والنشر، مصر (د.ت)، ج٢، ص١٠٤؛ وابن رشد، المصدر نفسه، ص١٠٥؛ وابن حزم، المصدر نفسه، ج٣، ص٥٤ - ٥٥. فالظاهر ان معمر والنظام كلاهما يعتقدان مثل أرسطو، ان للأشياء طبعاً هو السبب فيما يتتابع عليها من تغيرات، وكانا يعتقدان كذلك، مثل اباء الكنيسة، وفيلون من قبل، ان ذلك الطبع قد اودعه الله في الاشياء وقت ان خلق العالم... والاصطلاح الارسطي الطبع، فقد استخدمه معمر ويسميه المعنى. أنظر: ولفسون، هاري، فلسفة المتكلمين، ترجمة: لبيب عبد الغني، ط٢، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ٢٠٠٩م، مج٢، ص٩٠٦ - ٩٠٧.
- 114 - أنظر: مذكور، المصدر نفسه، ص٩٧.
- 115 - أنظر: عبد الحميد، عرفان، دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية، ط١، مطبعة الارشاد، بغداد ١٣٨٧هـ/ ١٩٩٧م، ص٢٥١.
- 116 - أنظر: عبد الحميد، المصدر نفسه، ص٢٥١.
- 117 - أنظر: الخيون، رشيد، معتزلة البصرة وبغداد، ط١، دار الحكمة، لندن ١٩٩٧، ص١٥٥.
- 118 - مذكور، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢.
- 119 - النشار، علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، ط٩، دار المعارف، القاهرة (د.ت) ج١، ص٥٤.
- 120 - أنظر: النشار، المصدر نفسه، ج١، ص٥١٦ - ٥١٧.

- 121 - الايجي ، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن احمد، المواقف ، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ص٤١٧
- 122 - أنظر : النشار ، المصدر نفسه ، ج١، ص٥١٧ .
- 123 - الخياط ، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، الانتصار ، تحقيق: نبيرج، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م، ص٥٣ - ٥٤ .
- 124 - ولفسون ، المصدر نفسه ، ص٨١٤ .
- 125 - أنظر : ولفسون ، المصدر نفسه ، ص٧٧٧ .
- 126 - أنظر : الشهرستاني ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٦٦ ؛ ونوفل ، فارس عثمان، معمر بن عباد السلمي واراؤه الكلامية الفلسفية ، ط١، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٥م، ص٨٣ .
- 127 - أنظر : الخياط ، المصدر نفسه ، ص٥٤ .
- 128 - أنظر : حسن الشافعي، المرجع في تاريخ علم الكلام، ترجمة: أسامة شفيح السد، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٨م، ج١، ص٢٨٩ .
- 129 - أنظر : الشهرستاني ، المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٦٦ .
- 130 - أنظر : الأشعري ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٤٨ . فالاعراض هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والممارسة والمبانية والمرض والسقم وغيرها فعل غير الله تعالى ، وانه لايقع من الحي القادر المميز ولا يفعله الا الموات الذي ليس بعالم ولا قادر ولاحي . أنظر: الخياط، المصدر نفسه، ص٥٣ - ٥٤ .
- 131 - أنظر : الشهرستاني ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٦٧ .
- 132 - أنظر نادر ، البير نصري، فلسفة المعتزلة ، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية (د.ت)، ج ٢ ، ص٦٤ وما بعدها .
- 133 - أنظر : الشهرستاني ، المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٦٧ ؛ وجار الله ، المصدر نفسه ، ص ١٣١ ؛ الشافعي، حسن، المرجع في تاريخ علم الكلام، ترجمة: أسامة شفيح السيد، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت ٢٠١٨م، ج١، ص٢٨٣ و ٢٩٩ .
- 134 - أنظر : الشهرستاني ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٦٧ .
- 135 - الفارابي ، الثمرة المرضية في بعض الرسائل الفارابية ، ص ٣١٤ .
- 136 - أنظر : داود، عبد الباري محمد، الإرادة عند المعتزلة والاشاعرة - دراسة فلسفية اسلامية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص٢ .
- 137 - نادر ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٩ .
- 138 - أنظر : عبد الجبار ، المغني ، ج ٨ ، ص ٧٧ .
- 139 - ولفسون ، المصدر نفسه ، ص ٩١٢ .
- 140 - أنظر : هويدي ، يحيى، دراسات في علم الكلام والفلسفة الاسلامية ، ط٣، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٩٦ .

- 141 - أنظر: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز (د.ت)، ج ١، ص ٣٥٨.
- 142 - أنظر: بخيت، المصدر نفسه، ص ٢٩٢ وما بعدها.
- 143 - السبحاني، جعفر، بحث في الملل والنحل، ط ١، مؤسسة الامام الصادق (ع)، قم ١٤٢٧ هـ، ج ١، ص ٤٠٧.
- 144 - سورة النحل / الآية ٩.
- 145 - أنظر: جار الله ابو القاسم الزمخشري، الكشف، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م، ج ٢، ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- 146 - أنظر: الزمخشري، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٥٣.
- 147 - أنظر: ولفسون، المصدر نفسه، ص ٩١٢.
- 148 - ابن حزم، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٧.
- 149 - ابن رشد، المصدر نفسه، ص ١٠٢.
- 150 - أنظر: مدكور، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٣.
- 151 - عمار، المصدر نفسه، ص ٨٦.
- 152 - أنظر: عمار، المصدر نفسه، ص ٨٩.
- 153 - أنظر: نادر، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٣.
- 154 - أنظر: بسبوني، إبراهيم، الفكر والفلسفة الاسلامية، ط ١، دار الأمين للنشر والتوزيع، الجيزة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، ص ١٠٢؛ ولمزيد من التفصيلات، أنظر: الغزالي، ابو حامد، المستصفى من علم الاصول، ج ١، ص ٨١؛ والمعتنق، المعتزلة واصولهم الخمسة وموقف اهل السنة منها، ص ١٦٣ وما بعدها.
- 155 - عمار، المصدر نفسه، ص ٩٢.
- 156 - أنظر: زهرة، احمد علي، الكلام والفلسفة عند المعتزلة والخوارج، ط ١، نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٤، ص ٩٧.
- 157 - أنظر: بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية دراسات لكبار المستشرقين، ص ١٩٩ - ٢٠٣.
- 158 - أنظر: حافظ، المصدر نفسه، ص ٢٧.
- 159 - أنظر: بدوي، المصدر نفسه، ص ٩٩. ولمزيد من التفصيلات، أنظر: مركز الغوث للدراسات، رسالة في القضاء والقدر والبداء، ط ١، مركز الغوث للدراسات، لبنان ١٤٤٤ هـ/٢٠٢٢ م، ص ١١ وما بعدها.
- 160 - أنظر: الأمدي، سيف الدين، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبداللطيفة، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة ١٢٩١ هـ/١٩٧١ م، ص ٢٢٠؛ والمذاري، ابراهيم مصطفى الحلبي، اللعة، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، ط ١، دار البصائر، القاهرة ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨ م، ص ٥١.
- 161 - أنظر: الأمدي، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

- 162 - أنظر : الشيبلي، صالح زين العابدين، الجبر والاختيار في الفكر الإسلامي، اطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٦م، ص ١٠٢ .
- 163 - أنظر : ابن رشد ، المصدر نفسه ص ١٠٢ .
- 164 - أنظر: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة (د.ت)، ص ١١٥؛ و نادر، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٧-٧٨.
- 165 - أنظر : الشهرستاني ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٣ .
- 166 - مذكور ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤١ - ٤٢ .
- 167 - أنظر: الشهرستاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤؛ والتفتازاني، المصدر نفسه، ص ١٤١.
- 168 - النشار ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٨٨ .
- 169 - أنظر : الأشعري ، المصدر نفسه ، ج ٢، ص ٥٧٦ .
- 170 - الرازي ، فخر الدين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، تحقيق: علي سامي النشار، مكتبة النهضة ، القاهرة ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨م ، ص ٤١ .
- 171 - أنظر: الشهرستاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤؛ والتفتازاني، المصدر نفسه، ص ١٤١
- 172 - أنظر: الشهرستاني ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٤؛ والنشار ، المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٤٨٩ - ٤٩٠ .
- 173 - الشهرستاني ، المصدر نفسه ، ج ١، ص ٥٥؛ التفتازاني ، المصدر نفسه ، ص ١٤٢
- 174 - التفتازاني ، المصدر نفسه ، ص ١٤٢ . ويذهب هورفيتز الى ان الفلاسفة الذين يعينهم الشهرستاني هم الرواقية . النشار ، المصدر نفسه ، ج ١، ص ٤٩٢ .
- 175 - أنظر : الأشعري، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .
- 176 - أنظر : البغدادي ، اصول الدين ، ص ٢٧ .
- 177 - أنظر : الأشعري ، المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .
- 178 - أنظر : ابو ريده ، المصدر نفسه ، ص ١٧١ .
- 179 - أنظر : ابو ريده ، المصدر نفسه ، ص ١٧٣ . ومما هو جدير بالذكر ، ان المشهور بين الفلاسفة ان اختيارية الأفعال بكافة اشكالها معلولة للارادة أي هي علة تامة لها وجودا وعمدا ، فاذا وصلت حدها التام استحال تخلف الفعل عنها كاستحالة تخلف المعلول عن العلة التامة فلا يمكن تخلف الحرارة عن النار . أنظر : محمد اسحاق الفياض ، النظريات الكلامية في المباحث الاصولية ، ط ١ ، النجف الاشرف (د . ت)، ص ٤٨ .
- 180 - الايجي ، المصدر نفسه ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .
- 181 - أنظر : ابو ريده ، المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .
- 182 - أنظر : ابو ريده ، المصدر نفسه، ص ١٧٤ .
- 183 - أنظر : ابو ريده ، المصدر نفسه ، ص ١٧٤ .
- 184 - أنظر : ابو ريده ، المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .
- 185 - أنظر : مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ج ٢ ، ص ١٠٥ .
- 186 - مذكور، ابراهيم بن سيار النظام ، ص ٤٢؛ والأشعري ، المصدر نفسه ، ج ١، ص ١١١ .

- 187 - أنظر : مذکور ، المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .  
188 - أنظر : نادر ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٧٨ - ٧٩ . ولمزيد من التفصيلات أنظر : الخياط ، المصدر نفسه ، ص ٨٥ - ٨٦ ؛ الشهرستاني ، نهاية الاقدام ، ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .  
189 - أنظر : نادر ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٨ .  
190 - أنظر : الخياط ، المصدر نفسه ، ص ٣٦ - ٣٧ ؛ والاشعري ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٣٤ .  
191 - أنظر : ولفسون ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١١٧ .  
192 - أنظر : حافظ ، المصدر نفسه ، ص ٧٠ - ٧١ .  
193 - أنظر : حافظ ، المصدر نفسه ، ص ٧٢ - ٧٣ .  
194 - الفارابي ، أبو نصر محمد ، فصوص الحكم ، تحقيق : محمد حسن ال ياسين ، ط ٢ ، مطبعة امير ، قم ١٤٠٥ هـ ، ص ٩١ .  
195 - أنظر : عرفان عبد الحميد ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ .

### مصادر ومراجع البحث

- ١- ابن حزم، أبو محمد علي بن احمد، الفصل في الملل والاهواء والنحل، مكتبة السلام، (د.ت)  
٢- ابن رشد، أبو الوليد، مناهج الادلة في عقائد الملة، تحقيق: محمد قاسم، ط ٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٤ م  
٣- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت (د.ت)  
٤- أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز (د.ت)  
٥- ابو رشيد النيسابوري، المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، تحقيق: معن زيادة ورضوان السيد، ط ١، معهد العربي، طرابلس ١٩٧٩  
٦- ابو ريده، محمد عبد الهادي، الكندي وفلسفته، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد، مصر، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠ م  
٧- ابو ريده، محمد عبد الهادي، ابراهيم بن سيار النظام وأراؤه الكلامية الفلسفية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦ م  
٨- ابو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الاسلامية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة (د.ت)  
٩- ابو زيد، نصر حامد، الإتجاه العقلي في التفسير، ط ٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت ١٩٩٦ م  
١٠- أبو نصر الفارابي، التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق: سبحان خليفات، ط ١، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧ م



- ١١- أبو نصر الفارابي، الثمرة المرضية في بعض الرسائل الفارابية، تحقيق: عماد نبيل، ط١، دار الفارابي، بيروت - لبنان ٢٠١٢م
- ١٢- أبو هلال العسكري، معجم الفروق اللغوية، (د.ت)
- ١٣- أحمد بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، هجر للطباعة والنشر ولتوزيع والاعلان، الجيزة ١٤١١هـ / ١٩٩١م
- ١٤- أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- ١٥- الأخرس، طلعت، أبو الهذيل العلاف المعتزلي وآراؤه الكلامية الفلسفية، ط١، دار خضر، بيروت ١٩٩٤هـ/١٩٩٤م
- ١٦- الأسفرايني، أبو المظفر، التبصير في الدين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤٣٠هـ/١٩٨٣م
- ١٧- الأشعري، ابو الحسن، اللمع في الرد على اهل الزيغ والبدع، تحقيق: حموده غرابه، مطبعة مصر ١٩٥٥ م
- ١٨- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الاسلاميين واختلاف تحقيق: هـ.ريتر، مطبعة الدولة، استانبول ١٩٣٠، المصلين
- ١٩- الأمدي، سيف الدين، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيفة، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة ١٢٩١هـ/١٩٧١م
- ٢٠- الأيجي، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن احمد، المواقف، عالم الكتب، بيروت (د.ت)
- ٢١- بدوي، عبد الرحمن، مذاهب الاسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٧م
- ٢٢- بسيوني، إبراهيم، الفكر والفلسفة الاسلامية، ط١، دار الأمين للنشر والتوزيع، الجيزة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م
- ٢٣- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة (د.ت)
- ٢٤- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، اصول الدين، ط١، مطبعة الدولة، إستانبول ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م
- ٢٥- التفتازاني ، أبو الوفاء الغنيمي، علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)
- ٢٦- التهانوي ، محمد علي محمد، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ١٩٩٦م
- ٢٧- جار الله ، زهدي، المعتزلة ، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٤

- ٢٨- جار الله ابو القاسم الزمخشري ، الكشاف ، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط١ ، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٨هـ/١٩٩٨م
- ٢٩- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، العريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر، القاهرة (د.ت)
- ٣٠- جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م
- ٣١- حافظ، اشرف ، الجبر والاختيار في الفكر الاسلامي – مشكلة وحل، ط١، دار النخلة، طرابلس ليبيا ١٤٢٩هـ/١٩٩٦م
- ٣٢- حسن الشافعي، المرجع في تاريخ علم الكلام، ترجمة: أسامة شفيق السد، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٨م
- ٣٣- الخياط ، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، الانتصار ، تحقيق: نبيرج، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م
- ٣٤- الخيون ، رشيد، معتزلة البصرة وبغداد ، ط١، دار الحكمة، لندن ١٩٩٧
- ٣٥- داود، عبد البارئ محمد، الارادة عند المعتزلة والاشاعرة – دراسة فلسفية اسلامية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦م
- ٣٦- الرازي ، فخر الدين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركون ، تحقيق: علي سامي النشار، مكتبة النهضة ، القاهرة ١٣٥٦هـ/١٩٣٨م
- ٣٧- الرشيدى، فيصل صلاح ، نظرية الفعل الإنساني في فلسفة الفارابي ، بحث كلية الاداب والعلوم ، جامعة المرقب ، ليبيا ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م
- ٣٨- زهرة، احمد علي، الكلام والفلسفة عند المعتزلة والخوارج ، ط١، نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٤
- ٣٩- زينب عفيفي ، الفلسفة الطبيعية والإلهية عند الفارابي ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ٢٠٠٢م
- ٤٠- السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ط١، مؤسسة الامام الصادق(ع)، قم ١٤٢٧هـ
- ٤١- سميح دغيم، فلسفة القدر في فكر المعتزلة، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٩٢م
- ٤٢- الشافعي، حسن، المرجع في تاريخ علم الكلام، ترجمة: أسامة شفيق السيد، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت ٢٠١٨م
- ٤٣- الشهرستاني ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، نهاية الاقدام في علم الكلام ، تحقيق: الفرد جيوم، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م
- ٤٤- الشهرستاني ، أبو الفتح محمد عبد الكريم، الملل والنحل ، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، دار الاتحاد العربي للطباعة مؤسسة الحلبي، القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م

- ٤٥- الشيباني، صالح زين العابدين، الجبر والاختيار في الفكر الاسلامي، اطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة ١٤٠٤هـ/١٩٨٦م
- ٤٦- صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م
- ٤٧- عبد الحميد، عرفان، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ط١، مطبعة الارشاد، بغداد ١٣٨٧هـ/١٩٩٧م
- ٤٨- عمارة، محمد، المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م
- ٤٩- الغرابي، علي مصطفى، ابو الهذيل العلاف او متكلم تأثر بالفلسفة، ط١، مطبعة حجازي، مصر ١٣٦٩هـ/١٩٤٩م
- ٥٠- الغزالي، ابو حامد، المستصفى من علم الاصول، ج١، ص٨١؛ والمعنى، المعتزلة واصولهم الخمسة وموقف اهل السنة منها
- ٥١- الفارابي، أبو نصر محمد، آراء اهل المدينة الفاضلة، تحقيق: البير نصري نادر، ط٢، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٨٦
- ٥٢- الفارابي، أبو نصر محمد، فصوص الحكم، تحقيق: محمد حسن ال ياسين، ط٢، مطبعة امير، قم ١٤٠٥هـ
- ٥٣- فخر الدين الرازي، إعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مراجعة وتحريرو: علي سامي النشار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٣٥٦هـ/١٩٣٨م
- ٥٤- القاسم بن محمد الزيدي، الاساس لعقائد الأكياس، تحقيق ونشر: مكتبة اهل البيت (ع)، صعده، اليمن (د.ت)
- ٥٥- قاسم حبيب جابر، الفلسفة والاعتزال في نهج البلاغة، ط١، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
- ٥٦- القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، عني بتصحيحه ونشره: الاب جين يوسف هوين اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية (د.ت)
- ٥٧- القاضي عبد الجبار، شرح الاصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م
- ٥٨- القاضي عبد الجبار، المغني، تحقيق: محمود محمد قاسم (د.ت)
- ٥٩- الكندي، يعقوب بن اسحق، رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريذة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م
- ٦٠- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد، التوحيد، تحقيق: بكر طوبال اوغلي ومحمد أمروشي، دار صادر- مكتبة الارشاد، بيروت- استانبول(د.ت).

الصلة بين الفلسفة ورأي المعتزلة من المتكلمين في مسألة الفعل الإنساني..... (١٠٢)

- ٦١- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ط٤، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م
- ٦٢- محمد اسحاق الفياض، النظريات الكلامية في المباحث الاصولية، ط١، النجف الاشرف (د. ت) ٢٠٠٤م
- ٦٣- محمد حسن رباح بخيت، أفعال العباد بين الجبر والاختيار، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية، السودان ١٤١٧هـ / ١٩٩١م
- ٦٤- مذكور، إبراهيم، في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، سيموكو الطباعة والنشر، مصر (د.ت) ٢٠٠٤م
- ٦٥- المذاري، ابراهيم مصطفى الحلبي، اللعة، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، ط١، دار البصائر، القاهرة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م
- ٦٦- مراد، حسن قاسم، بدايات علم الكلام الاسلامي نقد لاراء يوسف فان أس، مجلة دراسات اشرافية، العدد ١٨، السنة الخامسة، ربيع ٢٠١٩ م / ١٤٤٠ هـ
- ٦٧- مركز الغوث للدراسات، رسالة في القضاء والقدر والبداء، ط١، مركز الغوث للدراسات، لبنان ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م
- ٦٨- المشهداني، يحيى، الفلسفة الالهية عند المعتزلة دراسة في فلسفة أبو القاسم الكعبي، ط١، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ٢٠١١م.
- ٦٩- المعتق، عواد بن عبد الله، المعتزلة واصولهم الخمسة وموقف اهل السنة منها، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ
- ٧٠- المقري، قطب الدين محمد بن الحسن، الحدود، تحقيق: محود يزدي، مؤسسة الامام الصادق (عليه السلام)، قم (د.ت)
- ٧١- نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية (د.ت)
- ٧٢- النشار، علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، ط٩، دار المعارف، القاهرة (د.ت)
- ٧٣- نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، ط٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت ١٩٩٦م.
- ٧٤- نظلة أحمد الجبوري، مفاهيم فلسفية معاصرة، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٢٠م
- ٧٥- نوفل، فارس عثمان، معمر بن عباد السلمي واراؤه الكلامية الفلسفية، ط١، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٥م
- ٧٦- هانم، إبراهيم يوسف، أصل العدل عند المعتزلة، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٣٥هـ/ ١٩٩٣م

الصلة بين الفلسفة ورأي المعتزلة من المتكلمين في مسألة الفعل الإنساني..... (١٠٣)

- ٧٧- هويدي، يحيى، دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية، ط٣، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢
- ٧٨- ولفسون، هاري، فلسفة المتكلمين، ترجمة: لبيب عبد الغني، ط٢، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ٢٠٠٩
- ٧٩- وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، ط٥، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م

